

Distr.: General
9 August 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تضم ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (الأهداف) و١٦٩ غاية تتصل بهذه الأهداف. وتشجع الغاية ١٢-٦ صراحةً الشركات، لا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في تقاريرها الدورية. ويقتضي المؤشر ١٢-٦-١ إدراج بيانات عن عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة.

ويعود عمل الأونكتاد في مجال الإبلاغ عن الاستدامة إلى أكثر من عقدين من الزمن. وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير متابعة المداولات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة بين المندوبين في الدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وتستعرض المذكرة المسائل المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ في تحقيق هذه الأهداف من خلال إدماج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في التقارير التي تقدمها الشركات. وتتناول المذكرة بشكل خاص المسائل المتعلقة بمواءمة متطلبات الإبلاغ عن



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13790(A)



* 1 6 1 3 7 9 0 *

الاستدامة كوسيلة لتيسير قابلية هذه المعلومات للمقارنة وجدواها واتساقها مع إطار رصد الأهداف. وتتعرض المذكرة في هذا الصدد بإسهاب لمعايير ومبادئ اختيار المؤشرات الأساسية للأهداف فيما يتصل بإبلاغ الشركات، وتقترح مؤشرات محددة تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية استناداً إلى مؤشرات الرصد العالمية للأهداف والمبادرات القائمة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والممارسات السائدة في هذا المجال. وتقترح المذكرة أيضاً المسائل التي تستدعي التوسع في مناقشتها خلال الدورة الثالثة والثلاثين.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولاً - مقدمة: المبررات المنطقية والمقاصد.....
٧	ثانياً - التحديات الكبرى لإبلاغ الشركات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.....
٩	ثالثاً - المعايير الرئيسية لاختيار المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة.....
١٠	ألف - المبادئ التي يقوم عليها الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.....
١٣	رابعاً - المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في تقارير الشركات.....
١٥	ألف - المجال الاقتصادي.....
١٧	باء - المجال البيئي.....
٢٠	جيم - المجال الاجتماعي.....
٢٢	دال - المجال المؤسسي.....
٢٥	خامساً - الخلاصة: الطريق إلى الأمام.....

Annexes

	Page
I. Survey of sustainability reporting practices of the largest companies globally.....	27
II. Members of the consultative group on corporate reporting and the Sustainable Development Goals	29
III. Proposed core indicators for the Sustainable Development Goals in company reporting.....	31

أولاً- مقدمة: المبررات المنطقية والمقاصد

١- اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تضم ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و١٦٩ غاية ترتبط بهذه الأهداف^(١). وقد بيّنت الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ أن تلك الأهداف والغايات ستجري متابعتها واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تركز على تحقيق نتائج يمكن قياسها. وعلى هذا الأساس أنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كي يضع إطاراً عالمياً للمؤشرات بغية رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستضع الدول الأعضاء مؤشراتها الوطنية وفقاً لمبادئ خطة عام ٢٠٣٠ التي تقتضي وضع أهداف عالمية طموحة، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ومراعيةً في الآن ذاته ظروفها الوطنية^(٢). ويشكل وضع إطار المؤشرات بأسره عملية تتطلب وقتاً وتحتل إدخال تنقيحات مع تحسُّن توافر المعارف والبيانات.

٢- ويقتضي تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أن يستند الرصد العالمي، إلى أقصى حد ممكن، إلى بيانات وطنية موحدة وقابلة للقياس يتم الحصول عليها عن طريق آليات مُحكّمة لتقدم التقارير من البلدان إلى النظام الإحصائي الدولي. وينبغي بذل الجهود اللازمة لسد ثغرات البيانات وتحسين قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي من خلال تعزيز اعتماد المعايير المتفق عليها دولياً على الصعيد الوطني وبناء القدرات الإحصائية الوطنية وتحسين آليات الإبلاغ.

٣- ولهذه التطورات أثر مباشر على مسار إبلاغ الشركات. فالغاية ١٢-٦ تشجع صراحةً الشركات، لا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات عن الاستدامة في تقاريرها الدورية. ويقتضي المؤشر ١٢-٦-١ بيانات عن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة. وتشير عدة مؤشرات أخرى إلى البيانات التي تقدمها العديد من الشركات بالفعل في تقاريرها، مثل البيانات المتعلقة، في جملة أمور^(٣)، باستهلاك الطاقة والمياه، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتوليد النفايات وإعادة تدويرها، وإدارة الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين وتنمية المجتمعات المحلية.

٤- وتقدم الشركات هذه المعلومات عادةً في إطار الإبلاغ عن الاستدامة، حيث أصبح هذا الإبلاغ ممارسة عالمية سائدة في مجال الأعمال^(٤). وقد نشأت العديد من المبادرات والأطر

(١) A/RES/70/1.

(٢) E/CN.3/2016/2.

(٣) انظر المرفق الأول للاطلاع على تفاصيل المؤشرات الأكثر إدراجاً في التقارير، وفقاً للبحث الذي أجراه الأونكتاد عن ممارسات الشركات الكبرى في مجال الإبلاغ عن الاستدامة.

(٤) لا يوجد تعريف متفق عليه للإبلاغ عن الاستدامة. ويُستخدم هذا المصطلح إجمالاً لوصف المعلومات التي لا تشكل جزءاً من البيانات المالية التقليدية في التقارير السنوية للشركات. وتشمل التعابير الأخرى المستخدمة بكثرة في هذا المجال: الإبلاغ عن التنمية المستدامة، والإبلاغ غير المالي، والإبلاغ عن المسائل غير المالية،

المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة وأسهمت بشكل كبير في إذكاء الوعي بتحديات التنمية المستدامة والممارسات الجيدة للشركات في التصدي لهذه التحديات^(٥). ويشير تقرير "العصا والجزرة" (Carrots and Sticks) إلى وجود عدد متزايد من أدوات الإبلاغ عن الاستدامة ومن البلدان التي تطبق فيها هذه الأدوات. وفي حين كانت هذه الأدوات استثناءً لا قاعدة قبل عقد من الزمان، فقد تكاثرت عددها بما يفوق الضعف خلال السنوات الثلاث الأخيرة^(٦).

٥- ولذلك فقد يكون إبلاغ الشركات مصدر بيانات هاماً لإطار رصد أهداف التنمية المستدامة الذي اعتمد مؤخراً. فالإبلاغ الذي تقوم به الشركات، بوصفه مصدراً أولياً للمعلومات المتعلقة بأداء الشركة، من شأنه أن يثري ويعزز آليات رصد الأهداف عن طريق تزويد أصحاب المصلحة، كالحكومات والممولين، بالسبل اللازمة لتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لممارسات الشركات على التنمية المستدامة. غير أن تحقيق هذا الهدف يستدعي بذل المزيد من الجهد لضمان اتساق البيانات المبلغ عنها في مجال الاستدامة وقابليتها للمقارنة. ووفقاً لبحث أجراه الأونكتاد مؤخراً بشأن تقارير الاستدامة المقدمة من الشركات الكبرى على الصعيد العالمي، أشارت ٧١ في المائة من الشركات إلى المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة التي أعدت في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية (بما في ذلك المبدأان التوجيهيان ٣ و ٤)^(٧)، وأشارت ٥٦ في المائة منها إلى الشهادات التي أصدرتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، فيما أشارت ٥١ في المائة منها إلى مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وحدد تقرير "العصا والجزرة" ٣٨٣ أداة متعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة حول العالم. غير أن التنوع المتزايد لمتطلبات الإبلاغ عن الاستدامة وكم المعلومات المبلغ عنها وصعوبة مقارنتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها تثير صعوبات حمة لمستخدمي هذه البيانات ومعدّيها على السواء. وتحدّ هذه العوامل أيضاً من صدقية هذه البيانات بالنسبة لصانعي القرار، بما في ذلك تقييم مساهمات الشركات في تحقيق هذه الأهداف.

والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإبلاغ الاجتماعي، والإبلاغ البيئي والاجتماعي والإداري. ويقتضي الإبلاغ المتكامل أن يستند الإبلاغ عن الاستدامة إلى إدراج معلومات مالية وغير مالية معاً. ويشير مصطلح الإبلاغ عن الاستدامة في هذه المذكرة إلى الإبلاغ عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والإداري للشركة المبلغة وأثره على التنمية المستدامة.

(٥) انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/74 لمزيد من المعلومات عن الاتجاهات والمبادرات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة.

(٦) KPMG, Global Reporting Initiative, United Nations Environment Programme and Centre for Corporate Governance in Africa, 2016, *Carrots and Sticks: Global Trends in Sustainability Reporting Regulation and Policy*, available at <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/carrots-and-sticks-may-2016.pdf>. Note: All websites referred to in footnotes were accessed in June 2016

(٧) انظر الرابط: <https://www.globalreporting.org/standards/g4/Pages/default.aspx>

٦- وتصدياً لهذا التحدي، أكدت الدورة الثانية والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ضرورة أن تقدم الشركات تقارير يُعتمد بها ويمكن مقارنتها عن الجوانب المالية وغير المالية لأدائها وأن تدمج معلومات عن الاستدامة في تقاريرها الدورية. وقد سُلط الضوء في تلك الدورة على ضرورة الملحة والمتزايدة للتصدي لهذه المسألة في ظل اعتماد أهداف التنمية المستدامة مؤخراً، وطلب من الأونكتاد الاضطلاع بمزيد من العمل، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، بشأن إبلاغ الشركات والأهداف^(٨)، بغية تحديد ممارسات الإبلاغ الجيدة فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وتيسير اتساق الإبلاغ عن الاستدامة^(٩).

٧- وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير المناقشات بشأن هذا الموضوع في الدورة الثالثة والثلاثين للفريق. وتستعرض المذكرة المسائل الرئيسية المتعلقة بتعزيز دور إبلاغ الشركات في إطار رصد الأهداف وتستطلع مدى إمكانية تنسيق نظامي الإبلاغ والرصد والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك، بوسائل تشمل مؤشرات الرصد العالمي للأهداف والتوفيق بين المتطلبات والممارسات القائمة والإبلاغ عن الاستدامة. وتقدم المذكرة عرضاً عاماً للتحديات الرئيسية وتتناول معايير اختيار المؤشرات والمبادئ الأساسية لإبلاغ الشركات في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وتتطرق بإسهاب إلى المؤشرات الممكنة المتعلقة بالأهداف في التقارير التي تقدمها الشركات عن الاستدامة لتوضيح سبيل المضي قدماً^(١٠). كما تدمج المذكرة التعليقات والمساهمات التي أدلى بها أعضاء الفريق الاستشاري في اجتماعه وفي حلقة دراسية للمتابعة أجريت عبر على الشبكة عام ٢٠١٦، بالمشاركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧^(١١). وينبغي النظر في هذه المذكرة بالاقتران مع المذكرة المعنونة "استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" التي أعدت للدورة الثانية والثلاثين^(١٢). ويعدّ هذه العمل استكمالاً للمبادئ التوجيهية السابقة التي أعدها فريق الخبراء

(٨) انظر المرفق الثاني للاطلاع على قائمة بأعضاء الفريق الاستشاري.

(٩) TD/B/C.II/ISAR/75.

(١٠) من المهم الإشارة إلى أن المؤشرات الرئيسية للأهداف تركز على المسائل العالمية الجوهرية فيما تفسح المجال لمتطلبات إبلاغ إضافية. وقد لوحظ أثناء المشاورات أنه على الرغم من أهمية الاتساق الفائقة لضمان إمكانية مقارنة بيانات الاستدامة المبلغ عنها وجدواها، فلا بد من إتاحة هامش من المرونة لتحسيد خصائص أنشطة الشركات وتنوعها في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك على مستوى القطاع، وإتاحة فسحة للابتكار مع تطور الإبلاغ عن الاستدامة.

(١١) المجموعة مبادرة حكومية تشكلت في عام ٢٠١٢ في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وتضم بين أعضائها حالياً: الأرجنتين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وكولومبيا، والنرويج، والنمسا.

(١٢) TD/B/C.II/ISAR/74.

الحكومي الدولي العامل في مجال إبلاغ الشركات والإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية للشركة^(١٣).

٨- ولا تنطبق هذه المذكرة إلى مسألة ما إذا كان ينبغي جعل الإبلاغ عن الاستدامة إلزامياً أم طوعياً^(١٤). فرغم الحاجة إلى تحديد السبل الكفيلة بتشجيع إبلاغ الشركات عن الاستدامة والجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتقديم هذه البيانات على نحو متسق وقابل للمقارنة، فإن البلدان بحاجة إلى أن تبت بنفسها في أفضل السبل لتحقيق ذلك. ولا تتناول هذه المذكرة أيضاً قياس المؤشرات المقترحة وما إذا كان ينبغي إدراج بيانات الاستدامة في تقرير سنوي أو في تقرير مستقل خاص بالاستدامة. وتخرج عن نطاق هذه المذكرة أيضاً مسألة الموازنة بين مؤشرات الإبلاغ ومنهجية التجميع الإحصائي. ومن المتوخى أن تُناقش هذه المسائل الهامة في مرحلة لاحقة.

ثانياً- التحديات الكبرى لإبلاغ الشركات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩- يعدّ إبلاغ الشركات في سياق خطة عام ٢٠٣٠ مسألة معقدة تتطلب التصدي لعدد من التحديات التي يمكن تجميعها على مستويين، وتشمل تحديداً التحديات المرتبطة بتنسيق الإبلاغ عن الاستدامة عموماً، والتحديات التي ظهرت مؤخراً في سياق موازنة الإبلاغ عن الاستدامة مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته. وتشمل تحديات تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة التي تناولتها الدورة الثانية والثلاثون ما يلي:

- (أ) افتقار التقارير المتعلقة بالاستدامة إلى التنسيق والقابلية للمقارنة والاتساق؛
- (ب) الحاجة إلى إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة إدماجاً منهجياً في التقارير الدورية واتساق الإبلاغ المتعلق بالأهداف مع أطر الإبلاغ المالي القائمة؛

(١٣) الأونكتاد، ١٩٩٨، المحاسبة والإبلاغ المالي من أجل تحديد التكاليف والمسؤوليات البيئية (جنيف، منشورات الأمم المتحدة)؛ الأونكتاد، ٢٠٠٤، دليل معدي ومستعملي مؤشرات الكفاءة البيئية (نيويورك و جنيف، منشورات الأمم المتحدة)؛ الأونكتاد، ٢٠٠٦، إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات (نيويورك و جنيف، منشورات الأمم المتحدة)، الأونكتاد، ٢٠٠٨؛ إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية، (نيويورك و جنيف، منشورات الأمم المتحدة)؛ الأونكتاد، ٢٠١٤، إرشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة مقدمة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية (نيويورك و جنيف، منشورات الأمم المتحدة).

(١٤) تخمين الصكوك الإلزامية في هذا الصدد، غير أن الصكوك الطوعية تشهد نمواً قوياً بدورها. ويشير تقرير "العصا والجزرة" إلى أنه على الرغم من استحداث أكثر من ١٠٠ صك إلزامي جديد فإن "نسبة الصكوك الإلزامية إلى الصكوك الطوعية قد انخفضت إلى ٦٥ في المائة من مجموع الصكوك في عام ٢٠١٦، قياساً بنسبة ٧٢ في المائة في عام ٢٠١٣" (KPMG et al., 2016).

- (ج) الحاجة إلى تناول بُعدٍ جديدٍ لمبدأ الأهمية النسبية عن طريق النظر في الاحتياجات المشتركة لطائفة واسعة من مستخدمي التقارير المتعلقة بالاستدامة؛
- (د) المتطلبات الإلزامية مقابل المتطلبات الطوعية؛
- (هـ) نطاق التطبيق ومدى ملاءمة المتطلبات لقطاع الشركات غير المدرجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك ضمن سلسلة قيمة الشركة؛
- (و) التحقق والضمان المستقلين؛
- (ز) الامتثال والرصد وإنفاذ متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة؛
- (ح) شح الموارد، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠- وبعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكدت المناقشات الرامية إلى تعزيز دور إبلاغ الشركات في تنفيذ هذه الخطة، على أهمية تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة، وأثيرت مسائل إضافية تتعلق بمواءمة هذا الإبلاغ مع متطلبات رصد الأهداف، لا سيما ما إذا كان إطار رصد الأهداف ومؤشراته يتيحان فرصةً لتيسير الجهود الرامية إلى تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة، استناداً إلى عدد محدود من المؤشرات الأساسية للأهداف في تقارير الشركات.

١١- وكان من بين المسائل التي تعرض لها النقاش ما إذا كان ينبغي للشركات أن تقدم تقاريرها المتعلقة بالأهداف على مستوى مؤسسي موحد يعكس أثرها كمجموعة على خطة عام ٢٠٣٠، أو على مستوى وطني يعكس أثر شركة ما على الاقتصاد الوطني للبلد المضيف، أو على المستويين معاً. ولوحظ أنه في حين ينبغي عرض تأثير ممارسات الشركات على المجتمعات المحلية على المستوى الوطني، فإن للإبلاغ الموحد عن الاستدامة على مستوى المجموعة أهمية فائقة كوسيلة لتغيير سلوك الشركات ونماذج الأعمال التجارية لجعلها متوافقة مع خطة عام ٢٠٣٠. ويعدّ الإبلاغ الموحد أداة هامة أيضاً لتقييم مدى مساهمة الشركات في التنمية المستدامة ولإذكاء الوعي بالممارسات الجيدة للشركات. ومن المهم كذلك التصدي لمسألة مواءمة إبلاغ الشركات والبيانات التي تقدمها إلى الوكالات الإحصائية عن مجالات الأداء المتعلقة بالأهداف. وأشار في هذا الصدد إلى أن الجهود التي سبق بذلها في مجال إدماج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإحصاءات المالية الحكومية يمكن أن تتيح إطاراً منهجية التجميع^(١٥). فقد وضع صندوق النقد الدولي دليل الإحصاءات المالية الحكومية ليكون إطاراً للإبلاغ الإحصائي معترفاً به على الصعيد الدولي، يستخدمه الخبراء الاقتصاديون على مستوى الاقتصاد

(١٥) مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٢٠١٤، Process for considering government finance statistics reporting guidelines during development of international public sector accounting standards, Policy Paper.

الكلية لتحليل السياسات الضريبية^(١٦). وتأخذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الحسبان احتياجات مقرري السياسات ومحلليها على المستوى الكلي، وكان يتعين كذلك موازنة المؤشرات الرئيسية للأهداف مع إطار الإبلاغ الإحصائي عنها^(١٧). وتم التشديد على الطابع المعقد لهذه المهمة وأشير إلى أن الشركات ما دامت تزود الوكالات الإحصائية بالبيانات البيئية والاجتماعية فعلاً، فقد لا تكون هناك ضرورة للإفصاح عن هذه المعلومات في تقاريرها. غير أنه أشير كذلك إلى مسألة الشفافية وأهمية توفر هذه المعلومات على الملأ، فضلاً عن أهمية اتساقها مع بيانات المحاسبة وإمكانية ضمان جودتها.

ثالثاً - المعايير الرئيسية لاختيار المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة

١٢ - لوحظ في المشاورات أن تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة وفقاً للمؤشرات الأساسية للأهداف ينبغي أن يستند إلى معايير اختيار محددة وإلى تحديد الاحتياجات المشتركة للمستخدمين الرئيسيين للتقارير المتعلقة بالأهداف، بما في ذلك الحكومات والمستثمرون والمجتمع المدني، وأن يتيح إطاراً يعزز بناء توافق الآراء في هذا المجال. واقترح أن تُحدد أهداف الإبلاغ بوضوح على نحو يقرّ بأداء الشركات في المجالات المعززة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون المؤشرات متسقة مع إطار رصد الأهداف وأن تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية (الإدارية). ومن المهم على وجه الخصوص أن تراعي المؤشرات الأساسية للأهداف مبادئ إطار رصد الأهداف التي يُتوخى أن تكون:

- (أ) عالمية ومتكاملة ومترابطة بطبيعتها وشاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- (ب) طوعية وتمسك بزمامها البلدان؛
- (ج) ذات منحنى طويل الأمد؛
- (د) مفتوحة وجامعة وقائمة على المشاركة والشفافية للجميع؛
- (هـ) محورها الناس ومراعية للاعتبارات الجنسانية ولحقوق الإنسان، وتركز بشكل خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب.

١٣ - وتناول أحد الأسئلة في المشاورات ما إذا كان يمكن اختيار مؤشرات أساسية للأهداف تكون عالمية وملائمة لجميع المؤسسات والشركات بغض النظر عن نوع أعمالها أو قطاعها أو موقعها الجغرافي. وتم التأكيد في هذا الصدد على تنوع الأهداف وسعة نطاقها، فضلاً عن تنوع الأنشطة المؤسسية المرتبطة بهذه الأهداف. ومن شأن استيفاء هذه المعايير أن ييسر مقارنة

(١٦) انظر الرابط: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/aboutgfs.htm>.

(١٧) مسألة خارجة عن نطاق هذه المذكرة.

البيانات في التقارير المتعلقة بالاستدامة. غير أن البت في هذه المؤشرات مسألة لا تخلو من تحديات. وأشار في هذا السياق إلى أن إطار رصد الأهداف العالمي ومؤشراته يعكسان توافق الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء فيما يتصل بالمتطلبات العالمية للتنمية المستدامة، ما يمثل منطلقاً جيداً لتحديد مؤشرات عالمية للاستدامة في تقارير الشركات. وينبغي أن يستند اختيار المؤشرات إلى مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة ومتطلباتها وممارسات الشركات. فالهدف ليس اختراع متطلبات جديدة وإنما تشجيع استخدام النهج والمنهجيات القائمة.

ألف- المبادئ التي يقوم عليها الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة

١٤- وفقاً للمبادئ المؤسسية لنظام الإبلاغ المالي الدولي، ينبغي أن يراعي إطار الإبلاغ المتعلق بالأهداف مبادئ الإبلاغ التي يقوم عليها النظام وخصائصه النوعية، كي يلبي احتياجات المستخدم. ومن المهم كفاً أن يعزز هذا الإطار اتساق نماذج الإبلاغ المالي وغير المالي وأن يسمح بإدماج معلومات الاستدامة بصورة منهجية في التقارير الدورية للشركات. وسُلط الضوء في المشاورات على المسائل التالية: مدى ملاءمة الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لمتطلبات الإبلاغ المتعلق بالاستدامة أو الأهداف؛ والعلاقة بين مبادئ العالمية والأهمية النسبية؛ واتساق منهجية القياس وقابلية البيانات للمقارنة؛ ووضوح حدود الإبلاغ؛ والنهج التراكمي.

١- مدى ملاءمة الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

١٥- وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بلغ عدد البلدان التي تشترط على الشركات العامة استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي أكثر من ١٠٠ بلد في عام ٢٠١٥، فيما تسمح معظم الولايات القضائية الأخرى باستخدام هذه المعايير في ظروف معينة على الأقل^(١٨). وهو ما يجعل المعايير الدولية للإبلاغ المالي نظاماً مهيمناً في مجال الإبلاغ المالي للشركات. ويتعلق الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بالإبلاغ للأغراض العامة، أي البيانات المالية الرامية إلى تلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لطائفة واسعة من المستخدمين. ويحدد الإطار أهداف هذا الإبلاغ وخصائصه النوعية، من قبيل: الملاءمة والأهمية النسبية والعرض الصادق للبيانات وإمكانية المقارنة والتحقق وحسن التوقيت وقابلية البيانات للفهم. كما يوضح الإطار اعتبارات التكلفة والمنفعة ويفترض استمرارية المشروع أساساً للإبلاغ المالي. وفي حين تليي البيانات المالية للأغراض العامة احتياجات الممولين أساساً، فإن المتوخى منها هو تلبية الاحتياجات العامة لمعظم المستخدمين، بمن في ذلك مقرررو السياسات الاقتصادية، لأغراض تشمل إحصاءات الإيرادات الوطنية واستخدامها، وتنظيم أنشطة

(١٨) مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ٢٠١٥، Financial reporting standards for the world economy، متاح على الرابط: <http://www.ifrs.org/Use-around-the-world/Documents/Financial-Reporting-Standards-World-Economy-June-2015.pdf>

الكيانات أو بلورة السياسات الضريبية. ويعترف الإطار بأن للحكومات، على وجه الخصوص، أن تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة. غير أن هذه المتطلبات ينبغي ألا تؤثر على البيانات المالية المنشورة لفائدة المستخدمين الآخرين ما لم تكن تلي أيضاً احتياجات هؤلاء المستخدمين^(١٩).

١٦- ونظراً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على نطاق واسع، فإن ثمة حاجة إلى مناقشة ما إذا كانت مبادئ الإطار المتعلقة بالإبلاغ المالي تنطبق على المعلومات المتعلقة بالاستدامة. ويُطرح السؤال بشكل خاص حول ما إذا كان ينبغي توسيع إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي ليشمل الإبلاغ عن الاستدامة، أو ما إذا كان ينبغي لهذا الإبلاغ أن يسترشد بمجموعة متطلبات إضافية أو مغايرة تماماً. وهي مسألة هامة لتحديد مدى انطباق مبادئ الإبلاغ المالي على الإبلاغ عن الاستدامة، من قبيل مبادئ الملاءمة والأهمية النسبية وافترض استمرار المشروع، حيث إن المعلومات المتعلقة بالاستدامة قد تكون مفيدة للحكومات أو للمنظمات غير الحكومية ولكن ليس بالضرورة للمستثمرين.

٢- العلاقة بين مبدأي العالمية والأهمية النسبية

١٧- يسترعي مبدأ الأهمية النسبية اهتماماً خاصاً. فمؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي تنص على أن "المعلومة تعدّ هامة إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية الخاصة بكيان مبلغ معين. [وهكذا] فالأهمية النسبية جانب من جوانب الملاءمة خاص بكل كيان على حدة وفقاً لطبيعة أو/و حجم البنود التي تتعلق بها المعلومات في سياق الإبلاغ المالي لكيان بعينه"^(٢٠). غير أن رابطة المحاسبين القانونيين ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، في تقريرهما الافتراضي عن مشهد الإبلاغ عن الاستدامة، خلاصاً مؤخراً إلى أن "تحديد المسائل ذات الأهمية النسبية بات يُحدد بمشاركة أصحاب المصلحة أكثر فأكثر. وعلى صعيد الممارسة، فيما يتعلق بمسائل الاستدامة، تكتسي كل معلومة أهمية نسبية لطرف ما، وهو ما يدعو إلى طرح السؤال التالي: من أي وجهة نظر ينبغي تحديد الأهمية النسبية؟"^(٢١).

(١٩) مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ٢٠١٢، *A Guide Through International Financial Reporting Standards* (London).

(٢٠) مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ٢٠١٦، Conceptual framework staff paper, reference No. 10G، متاح على الرابط: <http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework/Pages/Board-discussion-and-papers-stage-5.aspx>. تتبع معظم أطر الاستدامة هذا النهج، بما في ذلك مبادرة الإبلاغ العالمية ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة. ويعرّف المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل المعلومة بأنها هامة نسبياً إذا كانت تؤثر في قدرة المنظمة على تحقيق قيمة في الآجال القريب والمتوسط والبعيد.

(٢١) Association of Chartered Certified Accountants and Climate Disclosure Standards Board, 2016، *Mapping the Sustainability Reporting Landscape: Lost in the Right Direction* (London).

١٨ - وقد يتضارب تعريف الأهمية النسبية كجانب خاص بكل كيان على حدة مع معيار العالمية. فمبدأ الأهمية النسبية ينطوي على بُعد جديد في سياق الإبلاغ المتعلق بالأهداف، حيث اقتضى اعتماد هذه الأهداف مشاورات متعددة أصحاب المصلحة اتفق فيها جميع الأطراف على الأهمية النسبية لجوانب معينة من الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. لذا، فإن اختيار مؤشرات أساسية للأهداف يعتمد على فكرة أن الشركات قد أدجحت الغايات في عمليات تقييم الأهمية النسبية لديها على نحو يجعلها توجه إطار الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة. إضافة إلى ذلك، فلا بد من تعزيز الشفافية بشأن عملية تقييم الأهمية النسبية التي ينبغي أن ترافق الإبلاغ عن المؤشرات الأساسية للأهداف. غير أنه يتعين مع ذلك أن تظل الشركات قادرة على الإبلاغ عن معلومات إضافية عن الاستدامة قد لا تغطيها المؤشرات الأساسية، من قبيل المعلومات عن مسائل محددة قد لا تكون أهميتها النسبية شائعة بشكل كافٍ.

٣ - اتساق منهجية القياس وقابلية البيانات للمقارنة

١٩ - كي يتسنى ضمان قدرة أصحاب المصلحة على استخدام الإبلاغ المتعلق بالأهداف لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تكون المؤشرات قابلة للقياس بين مختلف الكيانات والفوارق الزمنية والجغرافية، ما يقتضي توثيقاً شفافاً قابلاً للرصد لنطاق البيانات ونوعيتها والأساليب المستخدمة والقيود المفروضة. وتظل هذه المسألة من أكبر التحديات في الإبلاغ عن الاستدامة. ففي دراسة استقصائية للمستثمرين أجريت في عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، خلصت رابطة المحاسبين القانونيين والمنتدى الأوروبي للاستثمار المستدام إلى أنه، فيما يتصل بالإبلاغ غير المالي، نفى ٩٢ في المائة من المشاركين أو نفوا بشدة أن الإبلاغ الحالي قابل للمقارنة^(٢٢).

٤ - وضوح حدود الإبلاغ

٢٠ - تشير مسألة التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي مسائل أخرى ترتبط بحدود الإبلاغ. فالبحث الذي أجراه الأونكتاد، مثلاً، يظهر أن الشركات التي تفصح عن معلومات تتعلق بالاستدامة كثيراً ما تمتنع عن تقديم معلومات تتعلق بالكيانات القانونية أو الأصول المملوكة غير المشغلة. غير أن الكيان الذي يملك مثل هذه الكيانات أو الأصول المستأجرة غير المشغلة قد يكون هو المستخدم الفعلي لإنتاجها في بعض الحالات. وينشأ وضع مماثل في حالة العمليات المشتركة التي يحتكر تشغيلها أحد الشركاء عادةً. لذا، فإذا كان التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي شرطاً، فإن من المهم ضمان اتباع الإرشادات المتعلقة بهذه المعايير وتقسيم

(٢٢) Association of Chartered Certified Accountants and European Sustainable Investment Forum, (٢٢) What do investors expect from non-financial reporting?, 2013. متاح على الرابط: <http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/PDF-technical/sustainability-reporting/tech-tp-wdir.pdf>

جميع البيانات حسب حصة الملكية. وهو ما يجعل من المهم الإفصاح عن الأساس الذي استند إليه الكيان المبلغ في وضع حدود الإبلاغ وعن الافتراضات والأساليب الأخرى التي يستند إليها الإبلاغ عن الاستدامة. وفي بعض الولايات القضائية قد لا يكون اتباع المعايير الدولية للإبلاغ المالي شرطاً في إعداد البيانات المالية لفرادى الكيانات القانونية وإنما في إعداد التقارير المجمعة فقط. وقد يشير ذلك صعوبة في تجميع البيانات غير المالية، إذ قد تستخدم الشركات قواعد محاسبية متباينة في إبلاغها عن البيانات المالية الإلزامية. ولقواعد التجميع دور هام في تجهيز البيانات المجمعة من الشركات الفرعية إلى مستوى الشركة الأم، ومن ثم لها أثر كبير في الربط بين إبلاغ الشركات ورصد تنفيذ الأهداف.

٥- النهج التراكمي

٢١- ينبغي أن يُراعى في اختيار المؤشرات الأساسية للأهداف قدرات الشركات الحالية في مجال جمع البيانات أو الوصول إلى قنوات المعلومات. فالقاء عبء كبير على كاهل الشركات قد يكون له أثر سلبي في حشد القطاع الخاص لدعم خطة عام ٢٠٣٠. لذا يوصى باعتماد نهج تراكمي تتناول فيه المؤشرات المختارة أولاً المسائل التي تسيطر عليها الشركات وتجمع عنها فعلاً البيانات، أو الأوضاع التي يتسنى فيها للشركات الوصول إلى مصادر المعلومات ذات الصلة.

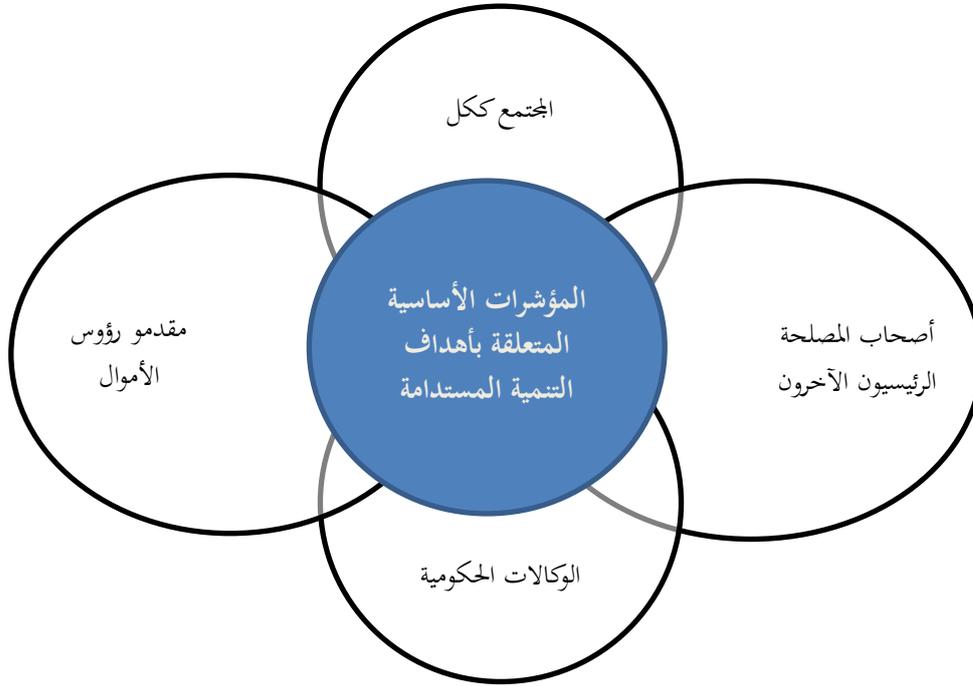
رابعاً- المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في تقارير الشركات

٢٢- يقترح الأونكتاد مجموعة من المؤشرات الأساسية للأهداف انطلاقاً من المعايير والمبادئ الرئيسية المبينة في الفصل الثالث. وتستند هذه المقترحات إلى إطار مؤشرات الأهداف وعمل الأونكتاد المتواصل في مجال مواءمة متطلبات المحاسبة والإبلاغ وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بالإبلاغ البيئي، فضلاً عن المبادرات الأخرى الهامة المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة والدراسة الاستقصائية لممارسات الإبلاغ السائدة لدى الشركات (انظر المرفق الأول)^(٢٣). ويُقترح المضي في مناقشة هذه المؤشرات باعتبارها تعكس الطريق قدماً. ويُظهر الشكل التالي النهج المستخدم لتحديد الاحتياجات العامة للمستخدمين الرئيسيين للمعلومات المتعلقة بالأهداف^(٢٤).

(٢٣) تشكل مؤشرات إبلاغ الشركات المذكورة بديلاً للمؤشرات التي قد تبلغ عنها الشركات المحلية في تقاريرها الإلزامية.

(٢٤) قد يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون الشركاء التجاريين الفعليين والمحتملين والمستهلكين والموظفين والمجتمع المحلي المحيط وآخرين.

الشكل
المستخدمون الرئيسيون للمعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة



٢٣- يشمل المقترح أهم المجالات التي تغطيها خطة عام ٢٠٣٠ مفصلةً حسب الجوانب الرئيسية التي تقترحها مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة و/أو تبلغ عنها الشركات، كما هو مبين في الجدول. كما ترتبط بمجالات رؤوس الأموال الستة التي اقترحتها المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، وهي: التمويل والمنتجات المصنعة ورأس المال الفكري والبشري والاجتماعي والطبيعي والقائم على العلاقات.

الجدول

المجالات الرئيسية التي تغطيها المؤشرات المقترحة

الاقتصادي	البيئي	الاجتماعي	المؤسسي
قيمة أصحاب المصلحة	الطاقة	الصحة والسلامة	الإدارة
الأداء الاقتصادي	المياه	حقوق الإنسان والتجارة العادلة	المساءلة
الأداء المالي	غازات الدفيئة	خلق الوظائف وممارسات العمل	مكافحة الفساد
المشتريات المحلية وتنمية الموردين	الانبعاثات	تنمية الموارد البشرية	
الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	النفائات	المساواة بين الجنسين	
البحث والتطوير		الترعرات	

٢٤- توضح الجداول في المرفق الثالث العلاقة بين المؤشرات المقترحة للشركات وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها العالمية. وتقدم الفروع من ألف إلى دال في هذا الفصل تحليلاً لهذه المؤشرات في ضوء الإرشادات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأبحاث الأونكتاد بشأن ممارسات الإبلاغ الحالية لدى الشركات الكبرى، وأطر الإبلاغ عن الاستدامة المستخدمة على نطاق واسع، وتركز بشكل خاص على المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة الصادرة عن مبادرة الإبلاغ العالمية باعتبارها المرجع الرئيسي في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، وغير ذلك من المسائل التي طرحها الفريق الاستشاري.

ألف- المجال الاقتصادي

٢٥- تُقترح المؤشرات التالية في هذا المجال: أ-١ الإيرادات و/أو القيمة المضافة؛ أ-٢: الضرائب وغيرها من المدفوعات للحكومة؛ أ-٣: مجموع الاستثمارات الجديدة (الاستثمارات المؤثرة)؛ وأ-٤: المشتريات المحلية وتنمية المورد.

١- أ-١: الإيرادات و/أو القيمة المضافة

٢٦- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٨-٢-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للموظف. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٢٧ في المائة فقط من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن التدفقات المالية المدفوعة للحكومة والموظفين والموردين والمساهمين أو غيرهم من المستثمرين أو التي تُنفق على شكل تبرعات. ويركز المؤشر ECI من الجيل الرابع من المبادئ التوجيهية، على القيمة الاقتصادية المباشرة التي تم توليدها وتوزيعها، ويقتضي من الشركات أن تبلغ عن القيمة المحصلة على أساس الاستحقاق (الإيرادات)؛ والقيمة الاقتصادية الموزعة (تكاليف التشغيل ورواتب الموظفين واستحقاقاتهم والمدفوعات المسددة لمقدمي رأس المال والمدفوعات المقدمة من الحكومات والاستثمارات المجتمعية)؛ والفرق بين هذين المقياسين (القيمة الاقتصادية المثبتة). كما تقتضي المبادئ التوجيهية الإبلاغ عن القيمة الاقتصادية المحققة والموزعة على مستوى البلد أو الإقليم، عندما يكون لها أثر هام، وضرورة أن تشرح الشركات معايير هذه الأهمية. وتضمنت المقترحات الأخرى من الفريق الاستشاري مؤشرات مثل متوسط رواتب الموظفين. وأشار كذلك إلى عدد الموظفين الذين يتلقون أجوراً أدنى من عتبة محددة باعتبارها معلومات فائقة الأهمية قد تفيد ليس الشركات فحسب بل جميع الموظفين في سلاسل القيمة ذات الصلة. وتطرق النقاش كذلك إلى نقل المؤشرات المتعلقة بالرواتب إلى المجال الاجتماعي ونسب المبيعات من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

٢- أ-٢: الضرائب والمدفوعات الأخرى للحكومة

٢٧- يرتبط هذه المؤشر بالمؤشر ١٧-١-٢* من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية (في انتظار استعراضه من قبل الفريق). ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٥٥ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن مدفوعات الضرائب. ويبلغ أكثر من نصف هذه الشركات بالفعل عن المؤشر المقترح المدرج في مؤشرات الأونكتاد بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. ويقتضي المؤشر EC1 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية أيضاً الإفصاح عن هذه البيانات. وتطرقت مناقشات الفريق الاستشاري إلى ما إذا كان ينبغي الإبلاغ عن مجموع المساهمات الضريبية أو عن المساهمات في إطار ضرائب محددة.

٣- أ-٣: مجموع الاستثمارات الجديدة

٢٨- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ١-ب-١* من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن عدد خطط العمل الوطنية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تدعم تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام (في انتظار استعراضه من قبل الفريق). ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٣٣ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة، و ٣١ في المائة منها تبلغ عن الاستثمارات أو القروض المتعلقة بتحسينات البيئية (بما في ذلك الأسهم الخضراء) و ١ في المائة منها فقط يبلغ عن الاستثمارات المجتمعية حسب الدخل قبل الاقتطاعات الضريبية. ويرد مؤشر مجموع الاستثمارات الجديدة ضمن مؤشرات الأونكتاد بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. ويقتضي المؤشر EC1 الإفصاح عن الاستثمارات المجتمعية. ويمكن أن تحقق الاستثمارات الجديدة نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية، إذ قد تفضي إلى تنمية القدرات الإنتاجية والحد من الفقر. ويمكن أن تُحتسب ضمن هذه الاستثمارات المبالغ التي تستثمرها الشركة المبلغة في كيانات أخرى مباشرة أو في عملياتها الخاصة، كإجراء منشآت أو تكنولوجيات إنتاج جديدة، فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتضمنت الاقتراحات الأخرى للفريق الاستشاري إدراج بيانات عن الاستثمارات الخضراء وحجمها. وأتفق على الحاجة إلى المزيد من العمل على تعريف هذه المؤشرات وقياسها.

٤- أ-٤: المشتريات المحلية وتنمية الموردين

٢٩- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٩-٣-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن النسبة المئوية لحصة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ١٩ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن التوزيع الجغرافي للموردين أو عن نسبة الموردين المحليين. ويركز

المؤشر EC9 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، على الممارسات المتعلقة بالمشتريات ويقتضي الإفصاح عن النسبة المئوية من الإنفاق على الموردين المحليين وأهم أماكن العمل. ويرد مؤشر المشتريات المحلية ضمن مؤشرات الأونكتاد بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. وتضمنت الاقتراحات الأخرى للفريق الاستشاري الترتيبات التعاقدية الطويلة الأمد القائمة مع الموردين ووضع دليل للجودة وإجراءات للتفتيش وترتيبات توريد مسؤولة.

باء- المجال البيئي

٣٠- تُقترح المؤشرات التالية استناداً إلى أبحاث برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإبلاغ الواسع النطاق عن المعلومات البيئية^(٢٥)، حيث يتناول المؤشر ب-١: استهلاك المياه حسب صافي القيمة المضافة؛ وب-٢: النفايات الناتجة حسب صافي القيمة المضافة؛ وب-٣: انبعاثات غازات الدفيئة (النطاقان ١ و ٢) حسب صافي القيمة المضافة؛ وب-٤: المواد الكيميائية، بما في ذلك المبيدات الحشرية والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ وب-٥: استهلاك الطاقة حسب صافي القيمة المضافة. وقد سلطت مناقشات الفريق الاستشاري الضوء على أهمية تشجيع الشركات، إلى جانب تقديم البيانات ذات الصلة، على الإبلاغ عن المقاييس التي تستخدمها في تخفيف الآثار الضارة وما تتخذه من إجراءات إيجابية للحد من تلك الآثار.

١- ب-١: استهلاك المياه

٣١- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٦-٤-١* من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن النسبة المئوية للتغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٧٤ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن استهلاك المياه، وأن ١٣ في المائة منها تقدم بيانات مفصلة عن استهلاك المياه حسب وحدة الإنتاج. ويرد المؤشر في دليل واضعي ومستخدمي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، الذي أعده الأونكتاد. ويقتضي المؤشر EN9 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، الإفصاح عن مصادر المياه المتأثرة بشدة بسحب المياه منها. وتتضمن المبادئ التوجيهية الأخرى للإبلاغ عن الاستدامة فيما يتعلق باستهلاك المياه أداة المياه العالمية لمجلس الأعمال التجارية العالمي من أجل التنمية المستدامة^(٢٦)، وبرنامج المياه لمشروع الكشف عن انبعاثات الكربون^(٢٧)؛ وولاية المسؤول التنفيذي الأول المعني بالمياه لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة^(٢٨). وركزت مناقشات الفريق

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥، *Raising the Bar – Advancing Environmental Disclosure in Sustainability Reporting* (Paris).

(٢٦) انظر الرابط: <http://www.wbcsd.org/work-program/sector-projects/water/global-water-tool.aspx>.

(٢٧) انظر الرابط: <https://www.cdp.net/water>.

(٢٨) انظر الرابط: <http://ceowatermandate.org>.

الاستشاري على إدراج مؤشرات عن مدى الإجهاد المائي وكثافة المياه ووفرتهما ونوعيتهما، في سياق المؤشرات البيئية.

٢-٢: النفايات الناتجة

٣٢- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ١٢-٥-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني (أطنان المواد المعاد تدويرها) ويرد في دليل واضعي ومستخدمي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٥١ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن إعادة تدوير النفايات و ٤٠ في المائة منها تبلغ عن النفايات حسب الوجهة و ١١ منها تبلغ عن النفايات حسب النوع.

٣-٣: انبعاثات غازات الدفيئة

٣٣- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٩-٤-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب القيمة المضافة. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٦٦ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن النطاق ١ (جميع الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة)، وأن ٦٢ في المائة منها تبلغ عن النطاق ٢ (انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة) الناتجة عن استهلاك الكهرباء أو التدفئة أو البخار^(٢٩). ويغطي المؤشران EN15 و EN16 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية النطاقين ١ و ٢ من الانبعاثات، على التوالي، ويقتضيان الإبلاغ عن أمور في جملتها انبعاثات غازات الدفيئة بالأطنان المترية لثاني أكسيد الكربون وسنة الأساس ومصدر الانبعاثات ونهج التجميع المختارة. كما يقدم مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون مبادئ توجيهية بشأن الإفصاح عن النطاقين ١ و ٢ من الانبعاثات في مبادئه التوجيهيين CC8-2 و CC8-3، على التوالي^(٣٠). وقد اتفق الفريق الاستشاري في مناقشاته بشأن أي النطاقات ينبغي قياسه في إطار هذا المؤشر، على استبعاد النطاق ٣، مشيراً إلى أن الجيل الرابع من المبادئ التوجيهية يتضمن مؤشرات بشأن الإفصاح في إطار النطاق ٣ (EN17)، وكثافة انبعاثات غازات الدفيئة (EN18) والحد من انبعاثات غازات الدفيئة (EN19).

٤-٤: المواد الكيميائية

٣٤- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ١٢-٤-٢* من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن معالجة النفايات، وتوليد النفايات الخطرة، وإدارة النفايات الخطرة، بحسب نوع المعالجة. غير أنه لا توجد مؤشرات محددة بشأن المواد

(٢٩) للاطلاع على تعريف كل نطاق، انظر الرابط: <http://www.ghgprotocol.org/calculation-tools/faq>.

(٣٠) انظر الرابط: <https://www.cdp.net/en-US/Pages/guidance-climate-change.aspx>.

الكيميائية. وتشمل المؤشرات التي تسهم في تعزيز الشفافية فيما يتصل بإدارة المواد الكيميائية المؤشر EN24 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، بشأن عدد وحجم الانسكابات الهامة، بما فيها المواد الكيميائية، والمؤشر EN25 بشأن النفايات الخطرة. ويشمل المؤشر EN20 انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ويقتضي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعريف هذه المواد وإنتاجها واستيرادها وتصديرها. ويتضمن دليل واضعي ومستخدمي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية كذلك مؤشراً عن الاعتمادية على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة. ولا تتضمن الأطر والمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً بشأن الإبلاغ عن الاستدامة مؤشرات محددة حالياً عن استخدام المواد الكيميائية، ولكنها تتضمن مؤشرات بديلة تسهم في تحقيق فهم عام لإدارة المواد الكيميائية. وأشار الفريق الاستشاري في مناقشاته إلى أن استخدام المواد الكيميائية قد يؤدي إلى تلويث التربة والهواء والمياه جراء الانسكابات والأنشطة التجارية العادية. ويشكل الإبلاغ عن المصادر الممكنة لتلوث التربة والهواء والماء نتيجة الأنشطة التجارية والتدابير المتخذة لتخفيف هذه الآثار عنصراً هاماً من عناصر الإبلاغ. غير أن بعض الخبراء اعترض على مبدأ عالمية المؤشرات في هذه المجالات وفي مجال توافر البيانات، ما يعزز الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث في مجال الإبلاغ عن المواد الكيميائية.

٥- ب-٥: استهلاك الطاقة

٣٥- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٧-٣-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن مؤشرات فريق الخبراء المتعلقة بالطاقة أيضاً المؤشر ٧-٢-١ بشأن حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، والمؤشر ٧-ب-١* بشأن نسبة القيمة المضافة إلى صافي استخدام الطاقة المحلية، بحسب الصناعة. ويمكن مواصلة استطلاع مدى ملاءمة هذه المؤشرات في سياق إبلاغ الشركات. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٣١ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن كثافة استهلاك الطاقة أو كفاءته. ويقتضي المؤشر EN3 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة باستهلاك الطاقة في منظمة ما، بما في ذلك مصادر الوقود المتجددة وغير المتجددة والإفصاح عن استهلاك الكهرباء والتدفئة والتبريد والبخار، فضلاً عن المنهجات وعوامل التحويل المستخدمة. وهناك مؤشرات أخرى تتجاوز هذه المقتضيات، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة باستهلاك الطاقة خارج المنظمة (EN4)، ونسبة كثافة الطاقة (EN5)، وخفض استهلاك الطاقة (EN6) وخفض متطلبات المنتجات والخدمات من الطاقة (EN7). ويتضمن كل من دليل واضعي ومستخدمي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية وإطار مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون مؤشراً لمجموع متطلبات الطاقة خلال الفترة المحاسبية ومقدار الطاقة المستهلكة في السنة السابقة.

جيم - المجال الاجتماعي

٣٦- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في دورته الرابعة والعشرين مؤشرات للإبلاغ الاجتماعي تُدمج إرشادات بشأن الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (ضمن دليل الإرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية)، وتشمل ما يلي: ج-١: قوة العمل الإجمالية مصنفة حسب نوع العمل والعقد ونوع الجنس؛ ج-٢: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من مجموع الإيرادات؛ ج-٣: متوسط ساعات التدريب السنوي للموظف، حسب فئة الوظيفة؛ ج-٤: نسبة الموظفين المشمولين باتفاقات المفاوضة الجماعية؛ ج-٥: تكلفة صحة الموظفين وسلامتهم؛ ج-٦: أيام العمل المهدورة بسبب ما يتصل بالعمل من حوادث وإصابات وأمراض؛ ج-٧: حقوق الإنسان.

١- ج-١: قوة العمل الإجمالية

٣٧- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٥-٥-٢ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن نسبة النساء في المناصب الإدارية، وبالمؤشر ٨-٥-١ بشأن متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٩٣ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن عدد الموظفين، و٦٧ في المائة منها تقدم بيانات مفصلة حسب نوع الجنس، و٤٦ في المائة منها تقدم بيانات مصنفة جغرافياً، و٣٩ في المائة منها تقدم بيانات مصنفة حسب الجنسية والعرق، و٢٨ في المائة منها تقدم بيانات مصنفة حسب السن، و٢٢ في المائة منها تقدم بيانات مصنفة حسب المستوى الإداري، و١١ في المائة منها تقدم بيانات مصنفة حسب مستوى التعليم. وتؤكد المبادئ التوجيهية للأونكتاد بشأن هذا المؤشر أن أحد الآثار الإيجابية الهامة لأنشطة الشركات تتمثل في خلق الوظائف. ويقتضي المؤشر ١٠ من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، في جملة ما يقتضيه من معلومات عن التركيبة التنظيمية للشركة، الإبلاغ عن مجموع عدد الموظفين حسب عقد الوظيفة ونوع الجنس، إضافة إلى التمييز بين الموظفين الدائمين والعمال الخاضعين للإشراف والعمال المعترف بهم قانوناً كعاملين لحسابهم الخاص وموظفي المتعهدين وموظفيهم الخاضعين للإشراف. وقد سلطت مناقشات الفريق الاستشاري الضوء على أهمية فهم الطرق التي تُدمج بها الشركات الأفراد في قواها العاملة.

٢- ج-٢: الإنفاق على البحث والتطوير

٣٨- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٩-٥-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتعدّ التكنولوجيا قوام الميزة التنافسية للشركات وعنصراً هاماً من التنمية الاقتصادية في البلدان التي تتخذ منها الشركات مقرأً لها. وقد نظر الفريق الاستشاري، في إطار

المؤشر الخاص بنفقات التطوير المهني، في إضافة تدريب الموظفين على ممارسات الاستدامة. واقترح بعض الخبراء نقل هذا المؤشر إلى المجال الاقتصادي.

٣- ج-٣: متوسط ساعات التدريب السنوي للموظف

٣٩- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٤-٣-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٣٨ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن عدد ساعات التدريب للموظف. ويشكل تطوير مهارات الموظفين مؤشراً على الاستثمار الإيجابي للشركة في الموارد البشرية.

٤- ج-٤: نسبة الموظفين المشمولين باتفاقات المفاوضة الجماعية

٤٠- يرتبط هذا المؤشر بالغاية ٨-٨ الرامية إلى حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة. ويقتضي المؤشر ١١ من الجليل الرابع للمبادئ التوجيهية، الإفصاح عن النسبة المئوية للموظفين المشمولين باتفاقات مفاوضة جماعية. ويشكل التفاوض الجماعي، وفقاً لما ورد في المبادئ التوجيهية للأونكتاد بشأن هذا المؤشر، وسيلة معترفاً بها دولياً لزيادة الأثر الاجتماعي الإيجابي لأنشطة الشركات. ويشير هذا المؤشر إلى الاتفاقات التي قد تبرمها الشركة نفسها أو منظمات أخرى تشكل الشركة عضواً فيها على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي.

٥- ج-٥: تكلفة صحة الموظفين وسلامتهم

٤١- يرتبط هذا المؤشر بالغاية ٣-٨ التي ترمي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٢ في المائة فقط من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن عدد الموظفين المشمولين بتأمين الرعاية الصحية و ١ في المائة منها فقط يفصح عن تكلفة تأمين الرعاية الصحية. ويقتضي المؤشر LA2 من الجليل الرابع للمبادئ التوجيهية، إفصاح الشركات عن الاستحقاقات الإلزامية لجميع الموظفين المتفرغين، بما في ذلك التأمين على الحياة والرعاية الصحية وتأمين الإعاقة والعجز. وأشار الفريق الاستشاري في مناقشاته إلى ضرورة أن تراعي هذه المؤشرات تحسين صحة الموظفين. وينبغي قياس هذا المؤشر بوحدات نقدية.

٦- ج-٦: أيام العمل المهدورة

٤٢- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٨-٨-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن معدل تكرار وقوع إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٤٤ في المائة من

الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن معدل الحوادث المؤدية إلى هدر الوقت و ١٨ في المائة منها تبلغ عن عدد الحوادث المؤدية إلى هدر الوقت، و ١٢ في المائة منها تقدم بيانات عن الوقت المهدور جراء الحوادث مصنفة حسب الموظفين والمتعهدين والأطراف الثالثة. ويقتضي المؤشر LA6 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأيام العمل المهدورة والتغيب عن العمل ومجموع الوفيات المتعلقة بالعمل جراء الإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل. ويقتضي هذا المؤشر الإبلاغ عن مجموع القوة العاملة فضلاً عن التصنيف في فئتي الإقليم ونوع الجنس، وينطبق على الموظفين والمتعاقدين المستقلين الذين تتحمل المنظمة مسؤولية ضمان سلامة بيئة عملهم. وأشار الفريق الاستشاري إلى إمكانية إعادة تسمية هذا المؤشر بالحوادث والإصابات والأمراض المهنية، لأن أيام العمل المهدورة هامة بالفعل لكن الإصابات والأمراض بحد ذاتها لا تقل أهمية.

ج-٧: حقوق الإنسان

٤٣- يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٨-٧-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر. ويغطي هذا المؤشر مدى الالتزام بحقوق الإنسان ليس على صعيد الشركة نفسها فحسب، وإنما على صعيد جميع الشركات المعنية في سلسلة القيمة المتصلة بها. وتشمل العناصر الفرعية الهامة عمل الأطفال والعمل القسري والتحرش وحرية تكوين الجمعيات. ووفقاً لبحث الأونكتاد بشأن ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة لدى الشركات الكبرى، فإن هذا المجال هو من أقل المجالات التي تبلغ عنها الشركات. وذكّرت المناقشات بشأن المؤشرات الاجتماعية بضرورة مراعاة السياقات الثقافية التي تعمل فيها الشركات، من قبيل البلدان التي لا يُسمح فيها للمرأة بالمشاركة في القوة العاملة. وأشار الفريق الاستشاري إلى أن هذا الفرع يكتسي أهمية بالغة ويستدعي مستوى رفيعاً من الاهتمام ومزيداً من البحث.

دال- المجال المؤسسي

٤٤- اقترح عدد من المؤشرات في هذا المجال تعكس آليات إدارة الشركات مصنفة على النحو التالي: د-١: إدارة الشركات؛ د-٢: التبرعات (غير محددة) والتبرعات للمشاريع المجتمعية؛ د-٣: مكافحة الفساد. وتستند هذه المؤشرات إلى أطر الإبلاغ عن إدارة الشركات التي وضعها الأونكتاد، ومبادئ إدارة الشركات لمجموعة ال ٢٠ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٣١)، وتوصية المفوضية الأوروبية المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن جودة

(٣١) انظر الرابط: <http://www.oecd-ilibrary.org/governance/g20-oecd-principles-of-corporate-governance>

-2015_9789264236882-en

الإبلاغ عن إدارة الشركات^(٣٢)، فضلاً عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن مبادرة الإبلاغ العالمية ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة^(٣٣). وترتبط هذه المؤشرات أيضاً بالغاية ١٦-٦ الرامية إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. وقد تطرق الفريق الاستشاري إلى ما إذا كان ينبغي نقل التبرعات إلى المجال الاجتماعي، غير أنه اقترح أن المكان الأنسب للتبرعات ذات الطابع السياسي قد يكون المجال الإداري.

١-١-١: الإدارة

٤٥- تُدرج بيانات الإدارة عادة في البيان السنوي عن إدارة الشركة. وتشترط معظم أسواق الأوراق المالية والسلطات على الشركات المدرجة تقديم هذه المعلومات، غير أنها قد تُقدم أيضاً بالعديد من الأشكال ولأماكن متعددة وليس على نفس المستوى من التفصيل دائماً. فلا بد من التنسيق إذن للتمكين من مقارنة البيانات. وفيما يلي المؤشرات التي اقترحت فيما يتصل بإدارة الشركات:

(أ) ١-١-١: عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل الحضور. وناقش الفريق الاستشاري استبدال هذه التسمية بهيكل مجلس الإدارة ودوره ومهامه. ولاحظ بعض الخبراء أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة قد لا يكون مؤشراً جيداً وأن هذا المؤشر ينبغي أن يرصد معدلات الحضور فحسب؛

(ب) ٢-١-١: عدد أعضاء المجلس من النساء. ويرتبط هذا المؤشر بالمؤشر ٥-٥-٢ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن النسبة المئوية للنساء في المناصب الإدارية. وتشير أبحاث الأونكتاد إلى أن ٩٩ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن عدد أعضاء المجلس من النساء؛

(ج) ٣-١-١: تصنيف أعضاء المجلس حسب الفئة العمرية. ويرتبط هذا المؤشر بالغاية ١٦-٧ الرامية إلى ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ويقتضي هذا المؤشر الإفصاح عن البيانات المتعلقة بنسبة الوظائف في المؤسسات العامة (المؤشر ١٦-٧-١ من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة) غير أنه يمكن أن ينطبق على الشركات أيضاً. وتشير أبحاث الأونكتاد إلى أن ٧٧ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن التنوع العمري وتذكر عدد أعضاء مجالسها الإدارية؛

(د) ٤-١-١: وجود لجنة تدقيق وعدد اجتماعاتها ومعدل الحضور. وتشير أبحاث الأونكتاد إلى أن ٩٧ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن لجان التدقيق لديها و٧٤ في

(٣٢) انظر الرابط: <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A32014H0208>.

(٣٣) انظر الرابط: <http://www.sasb.org/standards-navigator>.

المائة منها تبلغ عن عدد اجتماعات لجان التدقيق. وتضمن أحد الاقتراحات حذف عدد الاجتماعات من هذا المؤشر؛

(هـ) د-١-٥: مجموع التعويضات ومبلغ التعويض لأعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

٤٦- وتتضمن مبادئ إدارة الشركات لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات عن الأجور التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. ومما يثير الاهتمام بشكل خاص الصلة بين الأجر وأداء الشركة الطويل الأمد. ويتوقع من الشركات عموماً أن تفسح عن المعلومات المتعلقة بأجر أعضاء مجلس الإدارة وأهم المديرين التنفيذيين كي يتسنى للمستثمرين تقييم التكاليف والمنافع المترتبة على خطط الأجر ومساهمة مخططات الحوافز، كخيارات الأسهم، في الشركة.

٢- د-٢: التبرعات

٤٧- يرتبط هذا المؤشر بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، حسب أغراض واحتياجات الجمهور المستهدف. ولكي يتسنى مقارنة التبرعات بين الشركات ينبغي تجميع التبرعات حسب ما إذا كانت تتعلق بالأهداف أم لا. ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٨٩ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن هذا المؤشر وأن الشركات تفسح عموماً عن تبرعات غير محددة. ويشجع المؤشر SO1 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، بشأن المجتمعات المحلية، على الإبلاغ عن النسبة المئوية للعمليات التي تُنفذ بمشاركة المجتمعات المحلية وعمليات تقييم الأثر وبرامج التنمية.

٣- د-٣: مكافحة الفساد

٤٨- يستند اقتراح هذا المؤشر، بشأن عدد الإدانات لانتهاكات تتعلق بقانون أو لوائح مكافحة الفساد ومبلغ الغرامات المدفوعة أو الواجبة الدفع، إلى دليل الإرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية، ويرتبط بالمؤشر ١٦-٥-١* من مؤشرات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بشأن النسبة المئوية للأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بموظفين عموميين، ودفَعوا رشوة إلى موظفين عموميين، أو طلب إليهم أولئك الموظفون العموميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مصنفة بحسب العمر، والجنس، والمنطقة، والشريحة السكانية (في انتظار استعراضه من قبل الفريق). ويشير بحث الأونكتاد إلى أن ٢٣ في المائة من الشركات الكبرى عالمياً تبلغ عن عدد موظفيها المدربين على مكافحة الفساد أو غسيل الأموال، و١٧ في المائة منها تبلغ عن عدد الحالات التي نُظر فيها من خلال نظام الإبلاغ عن المخالفات، و١٦ في المائة منها تبلغ عن عدد عمليات التدقيق التي أجريت في إطار مكافحة الفساد، و١١ في المائة منها تبلغ عن عدد القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، و٩ في المائة منها تبلغ عن عدد حالات الاحتيال. وتقتضي المؤشرات SO3 و SO4 و SO5 من الجيل الرابع للمبادئ التوجيهية، الإفصاح عن المعلومات

المتعلقة بمكافحة الفساد. ويقتضي المؤشر SO5 تحديداً الإفصاح عن مجموع وطابع حوادث الفساد المؤكدة، والحوادث التي أفضت إلى فصل موظفين أو تأديبهم لدعاوى تتعلق بالفساد، والحوادث التي أنهت فيها عقود مع شركاء تجاريين أو لم تُجدد لانتهاكات تتعلق بالفساد، فضلاً عن عدد القضايا القانونية العامة المتعلقة بالفساد ضد شركة أو موظفيها وما آلت إليه هذه القضايا. وأشار الفريق الاستشاري في مناقشاته إلى أنه في حين تقيس الشركات عادة عدد الموظفين المدربين أو ساعات التدريب المتعلقة بسياسات مكافحة الفساد، فإن آثار منع الفساد لا تزال غير جلية. وأثيرت مسائل تتعلق بعالمية مؤشرات الإدارة، ولا سيما انطباقها على الشركات غير المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

خامساً- الخلاصة: الطريق إلى الأمام

٤٩- من شأن إبلاغ الشركات أن يقدم مساهمة جلية لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالاستدامة بإمكانه أن يعزز قرارات الاستثمار ويرشد مقرري السياسات على الصعيد الوطني والدولي ويوفق بين توقعات الشركات والمجتمع المدني في السعي لتحقيق تنمية مستدامة. وتثير أهداف التنمية المستدامة تحديات إضافية وتؤكد الحاجة إلى تنسيق مؤشرات الإبلاغ عن الاستدامة وقابليتها للمقارنة وإدماجها في إبلاغ الشركات.

٥٠- وتستعرض هذه المذكرة المسائل المتعلقة بتعزيز دور إبلاغ الشركات في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، مركزةً على تنسيق الإبلاغ لتيسير قابليته للمقارنة واتساقه مع إطار رصد الأهداف والإبلاغ عنها. ويستند الطرح إلى المبادرات القائمة والممارسات السائدة في مجال إبلاغ الشركات. وتعرض المذكرة معايير ومبادئ لاختيار المؤشرات الأساسية للأهداف وتقتراح مؤشرات محددة تغطي المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية.

٥١- وتركز هذه المؤشرات أساساً، شأنها شأن معظم مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، على الشركات الخاصة المدرجة أو الكبيرة. وقد يتعين القيام بعمل إضافي فيما يتعلق بالتحديات الخاصة بالإبلاغ عن الأهداف من قبل شركات القطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن احتياجات البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صعيد بناء القدرات في مجال الإبلاغ المتعلق بالأهداف. ولا بد من وضع إرشادات إضافية وبناء توافق الآراء من أجل اختيار وتنفيذ مؤشرات أساسية للأهداف من شأنها تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٢- وفي هذا الصدد، قد يود المندوبون في الدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن ينظروا في المسائل التالية في مداولاتهم:

- (أ) هل من شأن مواءمة الإبلاغ عن الاستدامة مع متطلبات رصد الأهداف أن يعزز دور الإبلاغ في إطار خطة عام ٢٠٣٠؟
- (ب) هل تتصدى المؤشرات المختارة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية بالشكل الصحيح لمسألة مواءمة الإبلاغ عن الاستدامة؟
- (ج) هل هناك ضرورة للاتساق بين الإبلاغ المالي وغير المالي لإدماج الجوانب البيئية والاجتماعية والإدارية في إبلاغ الشركات؟ وما هي التحديات الرئيسية في هذا الصدد؟
- (د) هل ينبغي الإبلاغ عن مؤشرات الشركات المتسقة مع الأهداف على مستوى الكيان القانوني أو على مستوى موحد؟
- (هـ) ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه التوفيق بين إطار رصد الأهداف والبيانات التي تبلغ عنها الشركات؟ وهل ثمة ممارسات جيدة لتقاسمها في هذا الصدد؟
- (و) كيف يمكن للمحافل العالمية، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن تسهم بشكل أكبر في بناء توافق الآراء بشأن موضوع الإبلاغ عن الاستدامة والأهداف؟

Annex I

[English only]

Survey of sustainability reporting practices of the largest companies globally*

<i>Category</i>	<i>Four most-reported indicators per category</i>	<i>Frequency</i>
Economic	Revenue	81 (4)
	Net profit	81 (2)
	Earnings per share	69 (4)
	Operating income	59 (5)
Environmental	Carbon dioxide emissions	82 (4)**
	Water consumption	74 (2)
	Waste production	63 (2)
	Energy	57 (4)
Social and labour	Number of employees	93 (5)
	Donations	89 (3)***
	Number of employees divided by gender	66 (4)
	Management divided by gender	62 (3)
Corporate governance	Number of board members divided by gender	99 (5)
	Existence of audit committee	97 (5)
	Compensation	95 (4)
	Attendance rate at board meetings	87 (4)
Human rights	Number of employees trained in human rights	6 (0)****
	Number of human rights cases (including discrimination)	4 (2)
	Number of child labour cases	4 (0)
	Number of forced labour cases	2 (0)
Anti-corruption	Number of employees trained in anti-corruption or money laundering	23 (0)****
	Number of cases in whistle-blower system	17 (2)
	Number of transactions screened or number of anti-corruption audits	16 (0)
	Number of anti-corruption cases	11 (0)

* UNCTAD analysed the sustainability reporting practices of large companies globally to track the disclosures common or uncommon for this category of companies, using the 2015 list by Forbes of the 100 largest listed companies in the world, known as the Forbes Global 2000. The selection of companies was based on a combined ranking of revenue, net profit, total assets and market value. To adjust the list for geographical diversity, UNCTAD added five companies from the African region. The frequency column shows the prevalence of relevant disclosures among the Forbes Global 2000 companies and the figure in parentheses shows the prevalence among the five additional African companies. For all 105 companies, UNCTAD analysed sustainability reporting information available in electronic format in English, whether through formal reports or other reporting online, regulatory filings or corporate governance reporting. The information was extracted, mapped against indicators and constituted the dataset on which the figures in this note are based.

** Of the 82 (4) companies reporting on carbon dioxide emissions, 65 (4) report on greenhouse gas scope 1 and 17 (0) on greenhouse gas (without specifying the scope). Of the former, 61 (4) also report on scope 2.

*** Of the 89 (3) companies reporting on donations, 65 (3) also report specifically on community projects and 1 (0) reports only on community projects.

**** In addition to the training of employees in human rights and anti-corruption specifically, 20 (3) companies also provide training in ethics and/or codes of conduct, which may also include elements of human rights and/or anti-corruption.

Annex II

[English only]

Members of the consultative group on corporate reporting and the Sustainable Development Goals

<i>Name</i>	<i>Surname</i>	<i>Title</i>	<i>Organization</i>
Mario	Abela	Head, Corporate Reporting, and Director, Research	Gather
Pragashnie	Adurthy	First Secretary, Political and Economic Affairs	Permanent Mission of South Africa to the Office of the United Nations and other international organizations at Geneva
Scott	Barlow	Business Analysis and Planning Specialist	British Telecommunications
Wim	Bartels	Partner, and Global Head of Sustainability Reporting and Assurance	KPMG
Pietro	Bertazzi	Senior Manager, Public Policy and International Affairs	Global Reporting Initiative
Anais	Blasco	Associate, Redefining Value	World Business Council for Sustainable Development
Luke	Blower	Technical Officer	Climate Disclosure Standards Board
Raquel	Breda	Head, Sustainable Consumption and Production Department	Ministry of Environment, Brazil
Ole	Buhl	Head, Environment, Social and Governance	Arbejdsmarkedets Tillægspension, Denmark
Andrei	Busuioc	Senior Financial Management Specialist	World Bank
Peter	Clark	Technical Director	International Accounting Standards Board
Sonia	Consiglio Favaretto	Press and Sustainability Director	Brazilian Mercantile and Futures and Sao Paulo Stock Exchange
Mark	Didden	Manager, Global Impact and Sustainable Development Goals Measurement	World Business Council for Sustainable Development
Eric	Dugelay	Partner, Global Leader, Sustainability Services	Deloitte LLP
Robin	Edme	President	Group of Friends of Paragraph 47
Robert	Hodgkinson	Executive Director	Institute of Chartered Accountants in England and Wales, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
Paul	Hurks	Manager, International Relations	Professional Organization of Accountants, Netherlands

<i>Name</i>	<i>Surname</i>	<i>Title</i>	<i>Organization</i>
Kathryn	Jackson	Project Lead	The Prince's Accounting for Sustainability Project
Nancy	Kamp-Roelands	Deputy Director	International Auditing and Assurance Standards Board
Vincent	Kaufmann	Deputy Chief Executive Officer	Ethos Foundation
Corli	le Roux	Head of Socially Responsible Investment Index and Sustainability	Johannesburg Stock Exchange, South Africa
Daniel	Malan	Senior Lecturer, Ethics and Governance, and Director	Centre for Corporate Governance in Africa, University of Stellenbosch Business School
Richard	Martin	Head, Financial Reporting	Association of Chartered Certified Accountants
Alan	McGill	Partner, Climate Change and Sustainability Services	PricewaterhouseCoopers
Lizwi	Nkombela	Counsellor	Permanent Mission of South Africa to the Office of the United Nations and other international organizations at Geneva
Dante	Pesce	Executive Director	Valparaiso Catholic University
Philippe	Peuch-Lestrade	Deputy to Chief Executive Officer	International Integrated Reporting Council
Kurt	Ramin	Director	KPR Associates
Tracey	Rembert	Director, Investor Engagement	Ceres
Michel	Scholte	Director, External Affairs	True Price
Emmeline	Skelton	Sustainable Development Goals Lead	PricewaterhouseCoopers
Wolfram	Tertschnig	Director, Sustainable Development and Environmental State Aid Policy Division	Ministry of Agriculture, Forestry, Environment and Water Management, Austria
Jane	Thostrup Jagd	Independent Expert	
Ralph	Thurm	Senior Adviser	Reporting 3.0
Elisa	Tonda	Acting Head, Responsible Industry and Value Chain Unit	United Nations Environment Programme
Sébastien	Truffer	Deputy Head of Section, Europe, Trade and Cooperation on Development	International Affairs Division, Federal Office for the Environment, Switzerland
Victor	Valido	Sustainability Reporting Consultant	United Nations Environment Programme
Cornelis	van der Lugt	Senior Research Fellow	Centre for Corporate Governance in Africa, University of Stellenbosch Business School

Annex III

[English only]

Proposed core indicators for the Sustainable Development Goals in company reporting*³⁴

Table 1
Economic

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
A.1: revenue and/or value added	8: promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all	8.2: achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high-value added and labour-intensive sectors	8.2.1: annual growth rate of real gross domestic product per employed person
A.2: taxes and other payments to the Government	17: strengthen the means of implementation and revitalize the Global Partnership for Sustainable Development	17.1: strengthen domestic resource mobilization, including through international support to developing countries, to improve domestic capacity for tax and other revenue collection	17.1.2*: proportion of domestic budget funded by domestic taxes
A.3: total new investment (impact investment)	1: end poverty in all its forms everywhere	1.b: create sound policy frameworks at the national, regional and international levels, based on pro-poor and gender-sensitive development strategies, to support accelerated investment in poverty eradication actions	1.b.1*: number of national action plans related to multilateral environmental agreements that support accelerated investment in actions that eradicate poverty and sustainably use natural resources
A.4: local purchasing and supplier development	9: build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation	9.3: Increase the access of small-scale industrial and other enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets	9.3.1: percentage share of small-scale industries in total industry value added

* Indicators marked with an asterisk are still being reviewed by the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators.

Table 2
Environmental

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
B.1: water consumption per net value added	6: ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all	6.4: by 2030, substantially increase water-use efficiency across all sectors and ensure sustainable withdrawals and supply of freshwater to address water scarcity and substantially reduce the number of people suffering from water scarcity	6.4.1*: percentage change in water use efficiency over time
B.2: waste generated per net value added	12: ensure sustainable consumption and production patterns	12.5: by 2030, substantially reduce waste generation through prevention, reduction, recycling and reuse	12.5.1: national recycling rate (tons of material recycled)
B.3: greenhouse gas emissions (scopes 1–2) per net value added	9: build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation	9.4: by 2030, upgrade infrastructure and retrofit industries to make them sustainable, with increased resource-use efficiency and greater adoption of clean and environmentally sound technologies and industrial processes, with all countries taking action in accordance with their respective capabilities	9.4.1: carbon dioxide emissions per net value added
B.4: chemicals, including pesticides and ozone-depleting substances (pending further research)	12: ensure sustainable consumption and production patterns	12.4: by 2020, achieve the environmentally sound management of chemicals and all wastes throughout their life cycle, in accordance with agreed international frameworks, and significantly reduce their release to air, water and soil in order to minimize their adverse impacts on human health and the environment	12.4.2*: treatment of waste, generation of hazardous waste and hazardous waste management, by type of treatment
B.5: energy consumption per net value added	7: ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all	7.3: by 2030, double the global rate of improvement in energy efficiency	7.3.1: energy intensity measured in terms of primary energy and gross domestic product

Table 3
Social

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
C.1: total workforce, with breakdown by employment type, contract and gender	5: achieve gender equality and empower all women and girls	5.5: ensure women's full and effective participation and equal opportunities for leadership at all levels of decision-making in political, economic and public life	5.5.2: proportion of women in managerial positions
	8: promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all	8.5: by 2030, achieve full and productive employment and decent work for all women and men, including for young people and persons with disabilities, and equal pay for work of equal value	8.5.1: average hourly earnings of women and men employees, by occupation, age group and persons with disabilities
C.2: expenditure on research and development as a proportion of turnover	9: build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation	9.5: enhance scientific research, upgrade the technological capabilities of industrial sectors in all countries, in particular developing countries, including, by 2030, encouraging innovation and substantially increasing the number of research and development workers per one million people and public and private research and development spending	9.5.1: research and development expenditure as a percentage of gross domestic product
C.3: average hours of training per year per employee, with breakdown by employment category	4: ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all	4.3: by 2030, ensure equal access for all women and men to affordable quality technical, vocational and tertiary education, including university	4.3.1: participation rate of youth and adults in formal and non-formal education and training in the last 12 months
C.4: percentage of employees covered by collective agreements	8: promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all	8.8: protect labour rights and promote safe and secure working environments for all workers, including migrant workers, in particular women migrants, and those in precarious employment	<i>not available</i>
C.5: cost of employee health and safety	3: ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages	3.8: achieve universal health coverage, including financial risk protection, access to quality essential health-care services and access to safe, effective, quality and affordable essential medicines and vaccines for all	<i>not available</i>

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
C.6: work days lost due to occupational accidents, injuries and illness	8: promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all	8.8: protect labour rights and promote safe and secure working environments for all workers, including migrant workers, in particular women migrants, and those in precarious employment	8.8.1: frequency rates of fatal and non-fatal occupational injuries, by gender and migrant status
C.7: human rights	8: promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all	8.7: take immediate and effective measures to eradicate forced labour, end modern slavery and human trafficking and secure the prohibition and elimination of the worst forms of child labour, including recruitment and use of child soldiers, and by 2025 end child labour in all its forms	8.7.1: percentage of number of children aged 5 to 17 engaged in child labour, by gender and age group

Table 4
Institutional

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
D.1.1: number of board meetings and attendance rate	16: promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	16.7: ensure responsive, inclusive, participatory and representative decision-making at all levels	<i>not available</i>
D.1.2: women board members	5: achieve gender equality and empower all women and girls	5.5: ensure women's full and effective participation and equal opportunities for leadership at all levels of decision-making in political, economic and public life	5.5.2: proportion of women in managerial positions
D.1.3: board members divided by age range	16: promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	16.7: ensure responsive, inclusive, participatory and representative decision-making at all levels	16.7.1: proportions of positions (by age group, gender, persons with disabilities and population groups) in public institutions (national and local legislatures, public service and judiciary) compared to national distributions

<i>Suggested indicator</i>	<i>Sustainable Development Goal</i>	<i>Target</i>	<i>Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators indicator</i>
D.1.4: existence of audit committee, number of meetings and attendance rate	16: promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	16.6: develop effective, accountable and transparent institutions at all levels	<i>not available</i>
D.1.5: compensation total and compensation per board member and executive	16: promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	16.6: develop effective, accountable and transparent institutions at all levels	<i>not available</i>
D.2: donations (unspecified) and donations to community projects	Applicable to most of the Sustainable Development Goals, depending on purpose and target audience needs	<i>not applicable</i>	<i>not applicable</i>
D.3: anti-corruption (number of convictions for violations of corruption-related legislation or regulation and amount of fines paid or payable)	16: promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	16.5: substantially reduce corruption and bribery in all their forms	16.5.1*: percentage of persons who had at least one contact with a public official, who paid a bribe to a public official or were asked for a bribe by these public officials, in the previous 12 months, disaggregated by age group, gender, region and population group